

**العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجاري**  
**دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية**

**إعداد**

**د. السيد حسن سالم بلال**  
مدرس المحاسبة  
كلية التجارة جامعة الزقازيق

**أ.د. ناجي نجيب يوسف**  
أستاذ المحاسبة  
كلية التجارة جامعة الزقازيق

**حسناء محمد أبوبكر عبد العزيز**

باحث ماجستير محاسبة  
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى وجود ودلالة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجارى فى الشركات المساهمة المصرية، من أجل تحقيق هذا الهدف وباستخدام نموذج الإحدار تم استخدام عينة مكونة من 136 شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الأعوام من عام 2014 حتى عام 2017 لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجارى، تشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين جودة الأرباح المحاسبية والائتمان التجارى، ربما يرجع ذلك إلى أن ارتفاع جودة الأرباح يساعد الشركات فى الحد من مشاكل تباين المعلومات وبالتالي الحصول على الائتمان التجارى حيث أن أرقام الأرباح المفصح عنها تحتوى على معلومات ذات فائدة للمقرضين تساعد فى التنبؤ بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلاً، تم الاعتماد على مقياسين لقياس جودة الأرباح وهما: ( القدرة التنبؤية للأرباح، الاستحقاقات الاختيارية نموذج Jones)، وتم قياس الائتمان التجارى عن طريق ( نسبة الحسابات الدائنة + الحسابات المقدمة من العملاء/ إجمالى الأصول).

**المصطلحات الأساسية: الائتمان التجارى Trade credit - جودة الأرباح Earnings**

**quality - تباين المعلومات Information asymmetry**

## **Abstract**

**This study aims to test the existence and significance of the relationship between the quality of accounting profits and commercial credit in Egyptian joint stock companies, in order to achieve this goal and using the regression model A sample of 136 joint stock companies listed on the Egyptian Stock Exchange was used during the years from 2014 to 2017 to test the relationship between quality Accounting profits and commercial credit, the results indicate a positive relationship between the quality of accounting profits and commercial credit, perhaps due to the high quality of profits that helps companies reduce problems of information asymmetry and thus access to commercial credit since the disclosed profit numbers contain information of interest For lenders help in predicting the company's ability to meet its obligations in the future, two measures were adopted to measure the quality of profits, namely: (predictive ability of profits, optional entitlements, jones model), and commercial credit was measured by (the ratio of accounts payable + accounts provided by clients / total assets) .**

**Key terms: Trade credit - Earnings quality - Information asymmetry**

## مقدمة

يلعب الائتمان دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التقدم، ولا شك أن المؤسسات المالية بشكل عام والبنوك المتخصصة بشكل خاص تلعب دوراً كبيراً ومهماً في تمويل وتطوير ودعم الشركات، وعلى الرغم من ذلك فإن أصحاب الشركات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على مصادر التمويل لأسباب عديدة في مقدمتها تشدد البنوك والمؤسسات المالية في منح التمويل اللازم لبعض الشركات بسبب ضعف الضمانات المتاحة لديها والنظر إليها على أنها ذات مخاطرة عالية بسبب التلاعب والممارسات الخاطئة في إجراءات المحاسبة والمراجعة، ويعكس هذا عدم الكفاءة في الأسواق المالية مما ينتج عنه عدم وجود مساواة بين الشركات في الحصول على القروض من المؤسسات المالية (Kohler et al., 2000).

ونتيجة للصعوبات الكبيرة التي تواجه الشركات في الحصول على التمويل اللازم تلجأ الشركات للتمويل قصير الأجل لتمويل استثماراتها في رأس المال العامل الذي يؤمن وجوده بمستويات محددة استمرارية الشركة في الإنتاج والمبيعات، ويعتبر الائتمان التجاري عنصراً رئيسياً من عناصر رأس المال العامل (Long et al., 1993) ومصدراً آلياً للحصول على التمويل لأنه يزداد بزيادة مشترياتها والتي تزيد تبعاً لمبيعاتها وإنتاجها ولهذا السبب تتجاهل الكثير من الشركات المؤسسات المالية وتلجأ إلى الائتمان من مورديها (Huyghebaert, 2006).

تحتاج عملية منح القروض على مستوى الأفراد والشركات عادة إلى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار، وتطلق على هذه العملية تحليل الائتمان عن طريق الحكم على الجدارة الائتمانية للمقترض وتقييم مصادر المخاطر المتوقعة والتي تعوق قدرة المقترض على سداد القروض الممنوحة خلال فترة مستقبلية (مطر، 2010). ويستند الائتمان إلى الثقة في المقترض ويعتبر الائتمان التجاري في هذه الحالة بديلاً للمؤسسات المالية ذلك لأن ائتمان الموردين له مزايا متعددة في تقليل التباين في المعلومات بين العملاء بعضهم لبعض وتقليل معدلات الخطأ ذلك بسبب العلاقات التجارية الثابتة والمستمرة التي تساعد في التقييم الجيد للجدارة الائتمانية للعملاء (Freixas, 1993; Jain, 2001). إضافة إلى ذلك أن الائتمان التجاري نشاط يتعلق بالعلاقات (Boden and Paul, 2014) وهذا يعطى له المزايا التالية :

1- التقليل من التباين في المعلومات.

2- بناء علاقات أقوى مع العملاء.

3- التقليل من تكاليف التمويل.

وتتناول الباحثة كل بند على النحو التالي :

أولاً : التقليل من التباين في المعلومات

يفيد الائتمان التجاري في تصحيح عدم التماثل في المعلومات عندما يكون الموردون لديهم شك في نية المشتري (Ng et al., 1999; Paul and Boden, 2008) بالدفع أم لا في وقت مبكر. فعلى سبيل المثال إذا فشل المشترون في الاستفادة من خصم السداد المبكر فهذا يدل على وجود مشاكل في التدفق النقدي ويمكن أن يكون تنبيه للمورد بتدهور الجدارة الائتمانية للمشتري (Petersen and Rajan, 1997).

ويعتبر الائتمان التجاري أقوى شكل من أشكال الضمان للمنتج حيث يعطى المشترون خيار عدم الدفع إذا لم تكن راضياً عن الجودة (Lee and Stowe, 1993)، كما أنه وسيلة لإثبات جودة المنتج والترويج له حيث أن الشركات التي لديها سمعة جيدة للمنتج تم أقل بالائتمان التجاري من التي في حاجة إلى إثبات جودة المنتج الخاص بها (Long et al.,1993; Pike and Cheng, 2003).

ثانياً: بناء علاقات أقوى مع العملاء

يمكن أن يوفر الائتمان التجاري معلومات عن العملاء و يساعد في بناء علاقات قوية معهم ( Wilson and Summers, 2002; Paul and Wilson, 2006; Wilson, 2008; Paul and Boden, 2011)، كما يعتبر أداة استراتيجية وتنافسية هامة تلعب دوراً فعالاً في التقاط أعمال جديدة وفي بناء علاقات المورد بالعملاء وأيضاً الإشارة إلى جودة المنتج والمنافسة السعرية والتميز في الأسعار (Peel et al., 2000)، وهناك علاقة طردية قوية بين فترة الائتمان المقدمة للعملاء وقوة علاقة العملاء بالموردين (Paul, 2010).

ثالثاً : التقليل من تكاليف التمويل

يمكن أن تقلل إدارة الائتمان التجاري الفعالة من تكاليف الشركات وذلك لأن المعرفة بالعملاء سلوك مكتسب من أنماط الدفع وهذا يؤدي إلى الدقة في توقعات التدفقات النقدية وبالتالي تخفيض تكلفة الأرصدة الاحتياطية (Pike and Cheng, 2003)، وطبقاً لما جاء في دراسة Schwartz (1974) يعطى الائتمان التجاري وقتاً للمشتري لتخطيط دفع المشتريات الغير متوقعة ويمكنهم من توقع النفقات المستقبلية بمزيد من اليقين ويبسط إدارة التدفقات النقدية.

الائتمان التجارى هو قيام المورد بالسماح للعميل بتأخير دفع قيمة السلع المباعة المستلمة بالفعل والقيام بالدفع بعد استلام السلع خلال فترة محددة وهو بذلك يساعد أصحاب الشركات فى إدارة التدفقات النقدية قصيرة الأجل بشكل أفضل والتحقق من جودة مشترياتهم قبل أن يضطروا إلى دفع قيمتها (Amy and Lien,2013). يقدم الائتمان التجارى على نطاق واسع من جانب البائعين لعملائهم، ويتم إجراء معظم المبيعات بالائتمان ولكن تقوم الشركات بوضع حدود للائتمان مع عملائها وذلك للحد من مخاطر الديون المعدومة، حيث أنه بالرغم من أن الموردين لهم ميزة فى تمويل الشركات ذات جودة المحاسبة المنخفضة تتمثل فى زيادة قدرة الديون لهذه الشركات إلا أنهم يتعرضون أيضاً لمشاكل السيولة خلال الائتمان التجارى والتحوط من مخاطر سيولة العملاء أمراً مكلفاً (Petersen and Rajan, 1997).

ومن خلال هذا تعد بيانات العملاء المالية مصدراً هاماً لفحص مخاطر الائتمان التجارى للشركات (Pike and Cheng, 2003)، لذلك فإن الشركات ذات الجودة المرتفعة فى حساباتها تحصل على مزيد من القروض من مورديها بالإضافة إلى أنها تواجه خطر أخلاقي أقل مما يبرز أهمية جودة البيانات المالية والتباين فى المعلومات بين المشتريين والبائعين فى تحديد الائتمان التجارى (Smith, 1987).

وأكدت العديد من الدراسات السابقة أن التباين فى المعلومات عامل هام فى تحديد ائتمان المورد (Petersen and Rajan, 1997; Scherr and Hulburt, 2001; Niskanen and Niskanen, 2006) وأن الأرباح الممهدة هي سمة من سمات الأرباح تفيد فى التقليل من تباين المعلومات عن طريق تحسين المحتوى المعلوماتى للأرباح (Dechow et al., 2010) ، وفقاً لذلك يمكن القول أن الشركات التي تكون أرباحها ممهدة، أقل تقلباً، يمكن التنبؤ بها و ذات جودة استحقاقات عالية تحصل على مزيد من القروض التجارية من مورديها حيث ينظر إليها أنها أقل مخاطرة (Teruel et al., 2014)، وهذا يدل على أن سمات وخصائص الأرباح ترتبط بقلّة التقلبات وقوة التنبؤ بالتدفقات النقدية مما يسهل الوصول إلى الائتمان التجارى وأن ارتفاع جودة الأرباح يقلل من خطر المعلومات ويساعد مقدمو الأموال فى تقدير الأداء المستقبلي للشركة على نحو أفضل.

وتعنى جودة الأرباح المحاسبية: الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية وهى الملاءمة والموثوقية التي تقابل الأهداف الرئيسية للإبلاغ المالي من حيث تمكين مستخدمي البيانات المالية من مستثمرين ومقرضين من إتخاذ القرارات (أبوعلى وآخرون، 2011)

وتقسم ملاءمة الأرباح إلى (استمرارية الأرباح المحاسبية، قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ، قيمة التغذية العكسية و توقيت الاعتراف المحاسبي) و موثوقية الأرباح إلى (اقتراب الربح المحاسبي من التدفق النقدي، جودة الاستحقاقات، التحفظ المحاسبي و الحيادية). الشركات التي تتميز بارتفاع جودة أرباحها يمكنها الاستفادة بالمزيد من القروض التجارية من مورديها إذا كانوا يربطون استقرار الدخل مع انخفاض المخاطر والأعمال الأكثر استقراراً وينظر إليها أنها أقل مخاطرة وتنطوي على شروط أفضل للتجارة (Graham et al., 2005).

### مشكلة البحث

تعد مشكلة التمويل أهم عائق يعترض إقامة أي نشاط بشكل عام وغياب التمويل أو ندرته هو السبب الذي يقف وراء التراجع المستمر في الصناعات المصرية، ويقف عائقاً في طريق انطلاق صناعات إنتاجية تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية للدولة، ومن ثم فإن توفير التمويل اللازم لأي نشاط سوف يرفع من قدرته في سد قدر كبير من احتياجات السوق المحلية (Pike et al., 2005). ونتيجة للجهود الكبيرة المبذولة لحل مشاكل التمويل قد توفر مؤخراً عدداً من الخيارات الائتمانية يعتقد أنها ستلبي متطلبات تمويل الشركات إلى حد كبير، ومن أهم هذه الخيارات هو الائتمان التجاري المقدم من الموردين الذي يقدم على نطاق واسع من جانب البائعين لعمالهم ويتم إجراء معظم المبيعات بالائتمان التجاري (Pike and Cheng, 2003)، ولكن تقوم الشركات بوضع حدود للائتمان مع عملائها ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تباين المعلومات بين المشتري والبائعين (Lee and Stowe, 1993; Long et al., 1993; Deloof and Jegers, 1996; Pike et al., 2005)، فمن وجهة نظر البائعين: الموردون لا يميزون حقيقة الجدارة الائتمانية للمشتري ويواجهون مشاكل الخطر الأخلاقي بسبب إمكانية عدم الدفع في الموعد المحدد من قبل عملائها وكنتيجة لذلك تنشأ الديون المعدومة وتواجه أخطار التخلف عن السداد أو السداد المتأخر. ومن وجهة نظر المشتري: العملاء يجهلون خصائص وجودة المنتجات، ويساعد الائتمان التجاري في التحقق أن البضائع المستلمة تتوافق مع الشروط المتفق عليها من حيث الكمية والجودة. ومن هنا يأتي دور جودة الأرباح المحاسبية في الإدارة الفعالة للائتمان التجاري من خلال خفض مستوى التباين في المعلومات عن طريق تحسين المحتوى المعلوماتي للأرباح، مما يعني قدرة الأرباح المفصح عنها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ومن ثم يستطيع مقدمو الأموال تقدير الأداء المستقبلي للشركة على نحو أفضل وبالتالي تحصل الشركة على مزيد من الائتمان التجاري. وبذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل تؤثر جودة الأرباح المحاسبية على الائتمان التجاري في الشركات المساهمة المصرية؟

## هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث فإن هذا البحث يهدف بشكل أساسي إلى:

دراسة العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية في الشركة طالبة الائتمان وبين قرار منح الائتمان التجاري من جانب الموردين.

## أهمية البحث

1- تنبع أهمية البحث من أهمية الائتمان التجاري كأحد المصادر الأساسية لتمويل رأس المال العامل للشركات وكذلك أهمية جودة الأرباح المحاسبية لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مزايا تنافسية عن طريق الإدارة الفعالة للائتمان التجاري، وتعتقد الباحثة أن النتائج المستمدة من هذه الدراسة يمكن أن تكون محل اهتمام العديد من أصحاب المصالح مثل: المشترين، البائعين والمؤسسات المالية وذلك على النحو التالي:

بالنسبة للمشتري: يعتبر الائتمان التجاري مصدراً هاماً لرأس ماله العامل في حالة عدم قدرته على مقابلة النفقات الجارية، كما يعتبر أقوى شكل من أشكال ضمان جودة المنتج حيث يعطي المشتري خيار عدم الدفع إذا لم تكن راضياً عن الجودة (Lee and Stowe, 1993).  
بالنسبة للبائع: يفيد الائتمان التجاري في خفض مستوى عدم التماثل في المعلومات والتأكد من نية المشتري في الدفع أم لا (Ng et al., 1999; Paul and Boden, 2008) حيث أن الائتمان التجاري نشاط يتعلق بالعلاقات، والعلاقات التجارية الثابتة والمستمرة تساعد في التقييم الجيد للجدارة الائتمانية للعملاء (Freixas,1993; Jain, 2001)، كما أنه وسيلة لإثبات جودة المنتجات الخاصة به والترويج لها.

المؤسسات المالية: أشارت دراسة كل من (Giannetti et al.,2011; Garcia,2011) إلى أن استخدام الائتمان التجاري ينقل معلومات ملاءمة إلى جهات الاقراض الأخرى ويعمل بمثابة شهادة الجودة التي يقدمها الموردون للعملاء، وأن الشركات التي تحصل مرة أخرى على قروض من مورديها تتمتع برفع مالي أعلى مما يوضح قابلية المؤسسات المالية على اقراض هذه الشركات، أي أن تحسين الائتمان التجاري عن طريق ارتفاع جودة الأرباح وتحسين المحتوى المعلوماتي للأرباح يمكن أن يكون بمثابة إشارة إيجابية إلى المؤسسات المالية حول الجدارة الائتمانية للمقترض (Biais and Gollier,1997).

2- لحد علم الباحثة، لم يلق الائتمان التجاري الإهتمام الكافي من جانب الدراسات المصرية



مقارنة بالائتمان المصرفي، وذلك على الرغم من أهميته ودوره الرئيسي في العديد من الأنشطة التجارية للشركات، وبالتالي فإن لهذا البحث أهمية على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي، فعلى المستوى النظري فإن أهميتها تنبع من أن إتمام هذه الدراسة سوف يستدعي استقراء وتحليل الدراسات السابقة والتي تتعلق بالعلاقة بين جودة الأرباح والائتمان التجاري، وأما عن الأهمية على المستوى التطبيقي فترجع إلى أنه بإتمام الجانب الإختباري من هذا البحث ستتوصل الباحثة إلى نتائج ستساهم في ترشيد القرارات لكل من الموردين والعملاء، وفي وضع مقاييس تصنيف ائتماني رسمية للائتمان التجاري لحماية حقوق كل من طرفي العملية التجارية، حيث تمثل نتائج هذه الدراسة نقطة بداية نحو المزيد من الدراسات حول الائتمان التجاري في بيئة الأعمال المصرية.

### نطاق البحث

يتمثل نطاق البحث فيما يلي:

- 1- يقتصر تطبيق البحث على الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية والتي تنتمي إلى 15 قطاعاً مختلفاً بعد استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعين، حيث تم استبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية نظراً لطبيعة عملهما وطبيعته تقاريرهما المالية والتي تجعل من تقدير حجم الاستحقاقات الاختيارية لهما باستخدام نموذج جونز أمراً بالغ الصعوبة.
- 2- اقتصر البحث على دراسة العلاقة بين جودة الأرباح والائتمان التجاري من خلال قياس الائتمان التجاري في الشركات الحاصلة على الائتمان التجاري وقياس أثر جودة الأرباح على منحهم الائتمان التجاري.
- 3- اعتمد البحث على مقياسين فقط لقياس جودة الأرباح ، وهما ( القدرة التنبؤية للأرباح ، الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز )
- 4- يعتمد البحث على تحليل التقارير المالية السنوية للشركات دون التقارير الفترية.

## القسم الأول: إطار نظري للعلاقة بين جودة الأرباح والائتمان التجارى

أولاً: مفهوم جودة الأرباح

استعراض أهم التعريفات:

- (Ohlson and Feltham, 1995) جودة الأرباح هي قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات الحالية.

- (Schroeder et al., 2001; Schipper and Vincent, 2003) أشاروا إلى أن جودة الأرباح يعبر عنها من خلال المدى الذى تقترب فيه الأرباح المحاسبية المفصح عنها من الدخل الاقتصادى.

- (Richardson, 2003) أشار إلى أن جودة الأرباح المحاسبية هي مدى استمرارية تحقيق الأرباح المحاسبية الحالية فى الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع جودة الأرباح المستقبلية.

- (Dechow and Schrand, 2004) الأرباح المحاسبية تتصف بالجودة عندما تعكس بصدق الأداء التشغيلى الحالى للشركة وتؤدى إلى زيادة قدرة الأداء الحالى على التنبؤ بالأداء المستقبلى.

- (Bellovary et al., 2005) جودة الأرباح المحاسبية هي مدى قدرة الأرباح المفصح عنها فى التعبير عن الأداء الحقيقى للشركة واستمرار تحقيقها فى الفترات المستقبلية.

- (Francis et al., 2005) أشارت هذه الدراسة إلى أن الأرباح تتصف بالجودة عندما ينخفض فيها مستوى الاستحقاقات غير العادية وعدم خضوعها لعمليات تمهيد الأرباح.

- (Visvanatham, 2006) عرفت هذه الدراسة جودة الأرباح المحاسبية أنها تلك الأرباح التى يمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية والتى ينخفض فيها مستوى الاستحقاقات المحاسبية.

- (Barth et al., 2008) أشاروا إلى أن جودة الأرباح المحاسبية هي تلك الأرباح التى تخلو من ممارسات إدارة الأرباح والتحيز المحاسبى.

- (قراقيش، 2009) عرف جودة الأرباح بأنها مدى تعبير الأرباح التى تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى أن تكون أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية.

- (Dechow et al., 2010) أشارت هذه الدراسة إلى أن الأرباح المحاسبية تتصف بالجودة عندما تعكس التمثيل الصادق للمعاملات والأحداث الاقتصادية الملانمة لقرار معين لمتخذ قرار معين.

## ثانياً: أهمية جودة الأرباح

(1) أشارت دراسة (Dechow and Schrand, 2004) إلى أن الأرباح المحاسبية تعتبر من أهم المقاييس المستخدمة في تقييم أداء الشركات وبالتالي الإفصاح عن أرباح مرتفعة الجودة يدعم ثقة الأطراف الخارجية في أداء الشركات . كما أشار ( يوسف، 2017) أن جودة الأرباح المحاسبية تعتبر عنصراً هاماً في القوائم المالية تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات حيث أنها أحد أهم المقاييس التي تعكس دقة وصحة وعدالة التقارير المالية وحجم تماثل المعلومات.

(2) أشارت دراسة (Schipper and Vincent, 2003) إلى أن الاعتماد على أرباح ذات جودة منخفضة يؤدي إلى إدارة غير مناسبة للثروة، حيث أن المستثمر يعتمد في قراراته على دلالة وتوقيت وشفافية القوائم المالية، فإذا لم تقم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى للمستثمر فيما يخص ما كانت عليه وما هي عليه الآن وما سوف تصبح عليه في المستقبل سوف ينتج عن ذلك تضليل المستثمر، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية في أسواق رأس المال.

(3) يعتبر فهم جودة الأرباح جزءاً هاماً في عملية التحليل المالي، فالأرباح ذات الجودة العالية تساعد المحللين الماليين على تحليل المعلومات إلى ثلاثة جوانب أساسية هي الأداء التشغيلي الحالي للشركة، الأداء التشغيلي المستقبلي وقيمة الشركة (Dechow and Schrand, 2004)

(4) تستخدم جودة الأرباح كمؤشر على توزيعات الأرباح حيث أن احتمالية دفع الشركات لتوزيعات أرباح تزداد بزيادة جودة الأرباح وكذلك مقدار تلك التوزيعات يزداد بزيادة جودة الأرباح (Farinha and Moreira, 2007) .

## ثالثاً: العوامل المؤثرة على جودة الأرباح

هناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تساهم في تحسين جودة الأرباح سعياً لضبطها والتحكم فيها من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات للعديد من الأطراف لخصت دراسة (Dejun, 2009) هذه العوامل في الآتي :

(1) جودة المعايير المحاسبية: حيث أن تشدد المعايير يؤدي إلى الحد من ممارسات الإدارة واستغلالها للثغرات في المعايير المحاسبية والانسحاق نحو ممارسات إدارة الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح وأشارت إلى ذلك دراسة (Ewert and Wagenhofer, 2005).

2) اختلاف المعايير المحاسبية: حيث أن الاختلاف بين كلاً من المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير يمثل عاملاً هاماً في التأثير على جودة الأرباح، وتوصل إلى أن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها ممارسات أقل لإدارة الأرباح وتمهيد الدخل وأشارت إلى ذلك دراسة (Barth et al., 2008).

3) تركيبة حملة الأسهم: حيث أن الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تنخفض فيها ممارسات إدارة الأرباح، وهناك علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح ويرجع ذلك إلى أن مشاركة الإدارة في ملكية الشركة يدفعها إلى الانحياز إلى جانب حملة الأسهم لأنها في هذه الحالة تكون أكثر حرصاً على استمرار الشركة في السوق وتعظيم قيمتها، وفي هذه الحالة تكون ممارسات إدارة الأرباح عند حدها الأدنى لأن أي ضرر يصيب الشركة جراء تلك الممارسات سوف ينعكس على إدارة الشركة، ومن ناحية أخرى الإدارة التي لا تمتلك جزءاً في رأس مال الشركة تسعى لتحقيق منافعها وتضع في مقدمة أهدافها استقرارها الوظيفي وشهرتها الإدارية، كما أنها تنظر إلى أداء الشركة على أنه وسيلة حملة الأسهم الفعالة لتقييم جهودها مما يدفعها إلى الانسياق نحو ممارسات تمهيد وإدارة الأرباح مما يؤثر بشكل سلبي على جودة الأرباح وأشارت إلى ذلك العديد من الدراسات مثل (Beasley, 1996; Velury and Jenkins, 2006; Lee et al., 2007).

4) سيطرة حملة الأسهم: الشركات التي تكون هيكل الملكية بها مشتتة بين عدد كبير من الملاك أي أن كل منهم يمتلك عدداً محدداً من أسهم رأس مال الشركة يكون المديرون فيها في وضع يسمح لهم باستخدام الوسائل التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم، وذلك بسبب ضعف مشاركة المساهمين في قرارات أو سياسات الإدارة لعدم وجود حافز لديهم لمراقبة أنشطة الشركة عن قرب وذلك يوضح وجود علاقة موجبة بين انخفاض سيطرة حملة الأسهم في الشركات لأقل من النصف وبين انخفاض جودة الأرباح في هذه الشركات، ويحدث ذلك أيضاً في الشركات التي يكون للدولة فيها سيطرة على النسبة الأكبر من الأسهم وأشارت إلى ذلك دراسة (Tong and Wang, 2007).

5) تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين مقدار التلاعب في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تنخفض جودة الأرباح وأشار إلى ذلك كل من (Beasley, 1996; Dechow et al., 1996). ومن جانب آخر انشغال أعضاء مجلس الإدارة في وظائف أخرى في شركات أخرى وجمع وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شخص

واحد يؤثر على كفاءة وفاعلية نشاط هؤلاء الأعضاء وبالتالي تزداد فرص إدارة الأرباح وأشاروا إلى ذلك (Sirgar et al., 2008).

6) تأثير لجنة المراجعة في جودة الأرباح: حيث أن وجود لجنة مراجعة وزيادة أعضائها وتمتعها بالإستقلالية والخبرة الكافية يساهم في تحسين جودة الأرباح، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وتحسين جودة الأرباح وأشارت إلى ذلك دراسة كل من ( Bryan et al., 2004; Baxter and Cotter, 2009 ) كما أن هناك علاقة موجبة بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح حيث تبين وجود تلاعب في التقارير المالية للشركات التي كانت لجنة المراجعة فيها تجتمع مرة واحدة سنوياً على عكس الشركات التي كانت لجنة المراجعة فيها تجتمع ما بين مرتين إلى ثلاثة مرات سنوياً فلم يتبين وجود أى تلاعب في تقاريرها المالية وأشارت إلى ذلك دراسة (Vafeas, 2005).

#### ثانياً: الائتمان التجارى

يلعب الائتمان التجارى دوراً رئيسياً فى الأنشطة التجارية لكل شركة بإعتباره أداة تمويل

قصير الأجل تستخدم لدعم الاستثمار المؤقت وتوفير رأس المال العامل للشركة ( Pourali et al., 2018 ).

#### تعريف الائتمان التجارى:

- عرفت دراسة (Garcia et., 2011, P.215) الائتمان التجارى بأنه تأخير بين تسليم البضائع أو الخدمات من قبل المورد ودفعها، بالنسبة للبائع يمثل استثماراً فى الحسابات مستحقة القبض، بينما بالنسبة للمشتري يمثل مصدراً للتمويل مصنفاً تحت بند الحسابات الدائنة.

- عرفت دراسة (Cunat and Garcia, 2012) الائتمان التجارى بأنه شكل من أشكال التمويل يقدم فيه الموردون البضائع لعملائهم ولا يطلبون أن تدفع على الفور، وبدلاً من ذلك يقدم الموردون شروط ائتمان تسمح للمشتري بتأخير السداد، بالنسبة لشركة البيع ( المورد) يعتبر استثمار يصنف على أنه حسابات مستحقة القبض تحت بند الأصول المتداولة فى الميزانية العمومية وبالنسبة لشركة المشتري ( العميل) يكون الائتمان التجارى مصدراً للتمويل مصنفاً على أنه حسابات دائنة (مطلوبات).

- عرفت دراسة (Carvalho and Schiozer, 2015. P.209) الائتمان التجارى أنه ترتيب تعاقدى يتفق فيه المشتري والمورد على أنه يجوز تأجيل السداد حتى تاريخ محدد سلفاً.

شروط الائتمان التجارى:

تنقسم شروط الائتمان التجارى إلى: الدفع نقداً قبل الاستلام، الدفع نقداً عند الاستلام، شروط الدفع الصافية أو على جزء واحد و شروط الدفع على جزئين (Terual et al., 2014).

#### (1) الدفع نقداً قبل الاستلام Cash before delivery payment

يستخدم عندما لا يتمتع العميل (المشترى) بثقة البائع، حيث يصر البائع على الدفع قبل شحن البضاعة له.

#### (2) الدفع نقداً عند الاستلام Cash on delivery payment

وفى هذه الحالة يتم شحن البضاعة للمشترى لكن لن يسمح له باستعمالها إلا بعد دفع ثمنها كاملاً، ويتضمن هذا بعض المخاطر للبائع تتمثل فى احتمال رفض المشترى للبضاعة عند وصولها أو عدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها، وهنا يتكلف البائع مصاريف إعادتها إليه أو بيعها لجهة أخرى فى المنطقة نفسها أو القبول بشروط المشترى الأصلى التى قد لا تكون مناسبة.

#### (3) شروط الدفع الصافية أو على جزء واحد Net terms/ one part terms

وفى هذه الحالة يتم الإتفاق على فترة محددة يتم السداد فى نهايتها، والغرض من ذلك تمكين المشترى من استلام البضائع وفحصها وتدقيق الفاتورة قبل الدفع وهذا يتطلب أن يكون هناك ثقة فى مقدرة المشترى وثقة فى تعامله، وتعتبر هذه الحالة هى أكثر الحالات انتشاراً فى الائتمان التجارى (Willson and Summers, 2002; Giannetti et al., 2011).

#### (4) شروط الدفع على جزئين Two part payment terms

يتم تقديمها من قبل الموردين للعملاء وذلك بهدف توفير حوافز للدفع المبكر، حيث يقدم الموردين إحتمالين للدفع (الأول) أن يتم السداد بعد فترة زمنية قصيرة متفق عليها بعد تسليم البضاعة ويكون السداد بخصم نقدي متفق عليه 2% ، (الثانى) أن يتم السداد فى نهاية فترة الائتمان كما هو الحال فى حالة شروط الدفع الصافية أو شروط الدفع على جزء واحد دون الحصول على أى خصم. ويعبر عن هذه الشروط كما يلى (Klapper et al., 2012) (2/10 Net30).

ثالثاً: جودة الأرباح المحاسبية والمحتوى المعلوماتى للأرباح والائتمان التجارى

طبقاً لدراسة (Shabani and Sofian, 2018) يبرز دور التقرير المالى فى التعاقد على الديون فى مرحلتين: أولاً: مرحلة اتخاذ قرار الائتمان، ثانياً: المتابعة المستمرة من قبل الدائنين خلال مرحلة إتخاذ القرار يطلب المقرضون تقارير مالية عالية الجودة لتقليل خطر المعلومات والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك مرحلة المتابعة المستمرة لعملية الائتمان تطلب أيضاً

تقارير مالية عالية الجودة لرفع كفاءة عقود الدين، أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية دقة الأرباح لزيادة جودة التقرير المالي في حالة عقود الانتماء التجارى بتوضيح أن الشركات مع جودة الأرباح المرتفعة يستفيدون بتكلفة دين أقل وشروط أقل تعقيداً ( Teruel et al.,2014; Ding et al.,2016; Fischinger, 2017)، حيث أن أرقام الأرباح المفصح عنها تحتوى على معلومات حيوية للمقرضين تساعد في التنبؤ بقدرة الدفع المستقبلية للشركة (Dechow,1994; Dechow et al.,1996; Barth et al.,2001) وذلك لأن الأرباح الحالية أفضل مؤشر للتدفقات النقدية المستقبلية أكثر من التدفقات المحققة خلال الفترات المحاسبية، ويظهر ذلك عندما تواجه الشركات تغيرات هامة في رأس مالها العامل والاستثمار وقرارات التمويل، وتحت هذه الظروف التدفقات النقدية الحالية تواجه مشاكل المطابقة والتوقيت وبالتالي لايمكن التنبؤ بالأداء المستقبلى بشكل دقيق (Dechow, 1994) ، وفي هذه الحالة الاستحقاقات المحاسبية تستخدم لتخفيف هذه المشاكل بالتأثير على توقيت الاعتراف بالتدفق النقدى فى الأرباح وبتابع هذا الأرباح الحالية تصبح مؤشر مفضل للأداء المستقبلى للشركة والتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بشكل أدق ( Ding et al., 2016 ; Bauwhede et al., 2015) وكنتيجة لذلك معلومات الأرباح تعتبر عامل إدخال هام فى عملية تقييم مخاطر المقرضين.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأرباح تلعب دوراً هاماً فى تكوين وجهة نظر كاملة عن أداء الشركة وبالتالي دور هذه الأرباح فى تخفيض عدم تماثل المعلومات ما بين أطراف الانتماء التجارى، ولكن على الرغم من أفضلية الأرباح كأحد المقاييس التى تعكس دقة وصحة وعدالة التقارير المالية وحجم تماثل المعلومات، إلا أن الأرباح على أساس الاستحقاق لفترة معينة قد لا تقدم صورة حقيقية للأداء الاقتصادى للشركة خلال تلك الفترة، وذلك لإتساع مجالات التقدير الشخصى فى قياس الاستحقاقات نتيجة للمرونة التى تتيحها البدائل المحاسبية وكذلك القرارات التى تتخذها الإدارة لتوقيت حدوث الأحداث الاقتصادية مما يفتح المجال أمامها لاستخدام الاستحقاقات المحاسبية للتلاعب بالأرباح فى الشركة بين الفترات، وهذا الامر يستدعى قياس جودة الأرباح فى الشركات والعمل على تحسين المحتوى المعلوماتى للأرباح مما يتيح المجال أمام المقرضين للاطلاع على وضع الشركة حتى يتثنى لهم اتخاذ قراراتهم الاقراضية بناءً على معلومات موثوقة مما يقلل من درجة المخاطر ويقلل من تباين المعلومات بين الموردين والعملاء.

## القسم الثاني: الدراسات السابقة

يهدف هذا القسم إلى التعرف على الدراسات التي قامت بدراسة العلاقة بين جودة الأرباح والائتمان التجاري.

1- دراسة (Teruel et al., 2008): اختبرت أثر جودة الاستحقاقات على ائتمان الموردين في عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بعد السيطرة على المحددات الأخرى للائتمان التجاري، وذلك باستخدام عينة من (1301) شركة من الشركات الأسبانية الصغيرة ومتوسطة الحجم في الفترة من عام(1998-2005)، وأثبتت الدراسة أن الشركات ذات جودة الاستحقاقات العالية تحصل على مزيد من الائتمان التجاري من مورديها بالمقارنة مع الشركات ذات جودة الاستحقاقات المنخفضة ويكون لها مزايا عديدة في الحصول على الائتمان التجاري، وهذا يدل على أن جودة الاستحقاقات ذات أهمية عالية بالنسبة للشركات إذا أرادوا تجنب الآثار السلبية للخطورة الأخلاقية وعدم تماثل المعلومات على منحهم الائتمان التجاري من جانب الموردين .

2- دراسة (Collis et al., 2013): الغرض من هذه الدراسة هو توفير أدلة تجريبية عن قيمة البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الفردية وإدراجها في سياق قرارات الائتمان التجاري التي تدعم علاقات العملاء والموردين، تم جمع البيانات البحثية من خلال عدد من المقابلات المتعمقة شبه المنظمة في كافة البلدان محل الدراسة وهما: فنلندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة و جنوب أفريقيا، تشير النتائج المجمعة أن هناك تأثيرات رئيسية على قرار الائتمان التجاري تتمثل في:

### المعلومات الرسمية وأساس التقرير (Term hard information)

وتعني مجموعة المعلومات مثل البيانات المالية، الأحكام القضائية و التصنيفات الائتمانية التي يتم إنتاجها رسميا وبشفافية بمعنى أن تكون في متناول عدد كبير من المستخدمين. حيث أن استخدام المعلومات المالية ضروري للحصول على أموال من مصادر خارجية .

### المعلومات الغير رسمية (Term soft information)

هي مجموعه من المعلومات مثل الأخلاق، الثقة و رأس المال الإجتماعي . وهي معلومات منتجة بشكل غير رسمي تعتمد على الخبرة و الرأي الشخصي وهذا يعتبر معتم وغير شفاف أي لا يمكن الوصول إليها على نطاق واسع مثل المعلومات المنتجة داخلياً من الأعمال التي لا يمكن الوصول إليها لشركات أخرى مثل تاريخ الدفع للعميل.



3- دراسة (Teruel et al., 2014): اختبرت أثر جودة الأرباح على انتمان المورد في الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بعد ضبط المحددات الأخرى للانتمان التجاري، تمت الدراسة باستخدام عينة من (1301) شركة من الشركات الأسبانية الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم و(8396) من المشاهدات لبعض الشركات في الفترة من عام (1995-2005)، وتوصلت إلى أن الأرباح تلعب دوراً هاماً في الحد من تباين المعلومات بين العملاء والموردين، وبالتالي ارتفاع إمكانية الحصول على الانتمان التجاري حيث أشارت إلى أن الشركات التي تكون أرباحها ممهدة، أقل تقلباً، يمكن التنبؤ بها وذات جودة استحقاقات عالية تحصل على مزيد من القروض التجارية من مورديها، ويرجع ذلك إلى أن جميع متغيرات جودة الأرباح أظهرت العلاقة المتوقعة بينهما حيث أثبتت الدراسة أن هناك علاقة موجبة وذات دلالة بين الأرباح الممهدة والأكثر قدرة تنبؤية وذات جودة استحقاقات عالية والانتمان التجاري، وعلاقة سالبة وذات دلالة بين تقلب الأرباح قبل التمهيد والانتمان التجاري وهذا يدل على أن خصائص الأرباح التي ترتبط بقلّة التقلبات وقوة التنبؤ بالتدفقات النقدية تسهل الوصول إلى الانتمان التجاري.

4- دراسة (Liu et al., 2014): اختبرت تأثير جودة المحاسبة على كل من العرض والطلب على الانتمان التجاري، وإذا ما كانت سياسات حيازة النقدية للموردين تتأثر بجودة الأرباح للعملاء، تم اختبار أثر جودة المحاسبة للشركة على كل من العرض والطلب على الانتمان التجاري باستخدام 135103 من الملاحظات في 15481 شركة أمريكية في الفترة من (1985-2011) تم الحصول عليها من ملف الصناعة السنوي وعينة من 4825 من الموردين و 1916 من العملاء، وكانت النتائج كالتالي:

- ترتبط جودة المحاسبة ارتباطاً موجباً مع المعروض من الانتمان التجاري وفقاً لبعض مقاييس جودة المحاسبة.
- ترتبط جودة المحاسبة ارتباطاً سالباً مع الطلب على استخدام الانتمان التجاري وفقاً لكل مقاييس جودة المحاسبة بعد السيطرة على الإمداد المتوقع للانتمان التجاري

5- دراسة (Dai and yang, 2015): استهدفت التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي على الانتمان التجاري مع أخذ في الاعتبار التغير في السياسة النقدية. وذلك من خلال الإجابة على التالي:  
هل تؤثر سياسة التحفظ المحاسبي على الانتمان التجاري ؟  
تمت الدراسة باستخدام عينة من (1880) شركة من الشركات المقيدة في بورصة الصين في الفترة من عام (2003-2012)، وكانت النتائج كالتالي:

1- الشركات ذات التحفظ المحاسبي المرتفع تحصل على مزيد من الائتمان التجاري وتصبح هذه العلاقة أكثر ايجابية تحت السياسة النقدية المحكمة .

2- التحفظ المحاسبي يساعد في تقليل درجة عدم التماثل في المعلومات ويساعد في حماية حقوق الموردين والعملاء ومساعدة كل من الطرفين على التعاقد على درجة معينة من المخاطر ويقدمون المزيد من الائتمان التجاري .

6- دراسة (Dhieux et al.,2015) : قامت بدراسة العلاقة بين جودة الاستحقاقات وبين استخدام الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من الائتمان التجاري، تم استخدام عينه مكونه من 3591 شركة من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الفرنسية في الفترة من (2005-2012) 66% من الشركات عاملة في قطاع الصناعة والجزء الآخر في قطاع التجارة، واثبتت ان هناك علاقة سالبة بين جودة المعلومات المالية مقياسة بجودة الاستحقاقات واستخدام الائتمان التجاري، كما قدمت دليلاً على أن الموردين يحدون من الائتمان التجاري للشركات التي تكون جودة استحقاقاتها صعبة التوقع، أي أن هناك علاقة سالبة بين عدم اليقين حول نوعية الاستحقاقات وتقديم الموردين ائتمان لعمالهم . حيث يمكن أن يتعامل الموردين مع جودة منخفضة للاستحقاقات ولكن فقط في حالة أن علاقتهم بالشركات طالبة الائتمان تسمح لهم بتصحيح التحيز المتعلق بذلك، حيث أنهم لهم مزايا في جمع المعلومات التي تتيح لهم تقديم الدعم المالي لشركائهم التجاريون ودفع طبقه العملاء ذات الخطر على العديد من المعايير الأخرى من نوعية المعلومات.

7- دراسة (Ding et al., 2016): اختبرت العلاقة بين جودة التقرير المالي مقياسة بجودة الأرباح المحاسبية والحصول على تمويل خارجي وتكلفة التمويل في الشركات، تمت الدراسة باستخدام 1160801مشاهدة من الشركات المساهمة الصينية في الفترة من عام (1999-2006)، وتوصلت الدراسة إلى أن تحسين جودة الأرباح يزيد من قدرة الشركات في الحصول على التمويل ويخفض تكلفة الائتمان ، حيث تمكن المعلومات المحاسبية الجيدة المقرضين من تقييم المخاطر العامة للمقترض لتقرير ما إذا كان سيتم تقديم ائتمان أم لا ولتحديد تكلفة هذا الائتمان.

8- دراسة (Axelsson, 2016): استهدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: كيف يؤثر الأداء المالي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في السويد على استخدامها للائتمان التجاري؟ تم البحث في عينه من 19910 شركة سويدية صغيرة ومتوسطة الحجم و115091 من الملاحظات في الفترة من عام (2010-2015)، كشفت غالبية النتائج عن وجود علاقة سالبة بين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السويد واستخدامها للائتمان التجاري.

9- دراسة (Chen et al., 2017): استهدفت دراسة العلاقة بين جودة المحاسبة والائتمان التجارى وذلك باختبار ما إذا كانت الشركات ذات الجودة المحاسبية المنخفضة أكثر استخداماً للائتمان التجارى كمصدر بديل للتمويل بسبب مزايا الموردين فى التغلب على تباين المعلومات، تمت باستخدام 115703 من الملاحظات فى 15481 شركة فى الولايات المتحدة فى الفترة من عام (1985-2011)، وأشارت النتائج إلى أن الموردين أقل اعتماداً على البيانات المالية أو يركزون على البيانات المالية بشكل أقل فى اتخاذ قراراتهم بمنح الائتمان، حيث أثبتت وجود علاقة سالبة بين الائتمان التجارى وجودة المحاسبة.

10- دراسة (Fischinger, 2017): اختبرت العلاقة بين جودة الأرباح والحصول على الائتمان وتحديد العوامل المختلفة التى تؤثر على هذه العلاقة، والتعرف على ما إذا كان اختلاف نوع الشركة والسياق المؤسسى وجودة الأنظمة القانونية يؤثر على تلك العلاقة، تمت الدراسة باستخدام عينة من 4715 شركة عامة وخاصة و33005 من المشاهدات فى الدول الأوربية المتمثلة فى ( أستراليا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، البرتغال، أسبانيا، السويد و المملكة المتحدة ) فى الفترة من عام (2009-2015)، أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة موجبة بين ارتفاع جودة الأرباح والحصول على تمويل خارجى ، حيث أن الشركة تكون قادرة على تقليل مشاكل تباين المعلومات عن طريق الإفصاح عن معلومات محاسبية أكثر دقة ومن ثم تسهل عملية تقييم المخاطر للمقرضين ، ذلك لأن الأرباح الأكثر دقة تمكنهم من التنبؤ بقدرة السداد المستقبلى للشركة بشكل أفضل .

11- دراسة (Li et al., 2017): اختبرت العلاقة بين شفافية التقرير المالى والائتمان التجارى، وذلك بدراسة كيف يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على شفافية التقارير المالية ومن ثم على الائتمان التجارى، تم دراسة أثار اعتماد و تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الائتمان التجارى باستخدام 35545 مشاهدة للشركات فى الدول المطبقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعددها 22 دولة، و37900 مشاهدة للشركات فى الدول التى لم تطبق المعايير الدولية وطبقتها مؤخراً، وذلك فى عينه من الشركات فى 30 دولة فى الفترة من (2000-2014)، أثبتت الدراسة أن الشركات فى الدول التى تعتمد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هى شركات هامة اقتصادياً مقارنة بالشركات التى لاتعتمد المعايير الدولية ، وتزايد فيها استخدام الائتمان التجارى بنسبة 4.3% من المتوسط مقارنة بمستواها السابق، وتتفق هذه النتائج مع أن تحسين شفافية التقارير المالية يسهل اتخاذ قرارات الائتمان للموردين، وتتحدى

وجهة النظر القائلة أن المعلومات العامة الواردة في التقارير المالية لها تأثير محدود على الائتمان التجاري بسبب المعلومات الخاصة بالموردين حيث أن زيادة جودة المعلومات العامة تكون ذات فائدة حتى إذا كان المقرضين لديهم معلوماتهم الخاصة.

12- دراسة (Hoxha , 2018): اختبرت أثر جودة المحاسبة مقاسة بجودة الاستحقاقات في حصول الشركات على الائتمان التجاري، تمت هذه الدراسة في إحدى عشر دولة من دول الإتحاد الأوربي (النمسا، بلجيكا، النمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، البرتغال، أسبانيا، السويد وإيطاليا ) في الفترة من عام (2013-2016) ، أثبتت الدراسة أن الشركات الأوربية الصغيرة ومتوسطة الحجم التي توفر معلومات محاسبية عالية الجودة تطلب ائتمان تجارى أقل لأن لديها إمكانية الوصول إلى أشكال تمويل أخرى ( ائتمان مصرفي) هذه الشركات تتمتع بجودة محاسبية أعلى وبالتالي تعتبر قليلة التباين في المعلومات وذات جدارة ائتمانية أعلى، كما انه من الممكن أن يقدم الموردون الائتمان التجاري للشركات ذات جودة المحاسبة المنخفضة لأنهم يحصلون على المعلومات اللازمة في سياق أعمالهم أى أن هناك علاقة سالبة بين الائتمان التجاري وجودة المحاسبة .

من خلال العرض السابق للدراسات التي أجريت في مجال الدراسة لوحظ ما يلي:

فيما يتعلق بالطلب على الائتمان التجاري

أثبتت الدراسات السابقة مثل ( Liu et al., 2014; Dhieux et al., 2015 ) أن الائتمان التجاري يعتبر بديلاً للائتمان المصرفي في حالة عدم وجود ضمانات كافية، وجود تباين في المعلومات وانخفاض جودة الأرباح. حيث تلجأ الشركات في هذه الحالة إلى استخدام الائتمان التجاري وذلك لوجود مزايا عديدة للموردين في التغلب على انعدام شفافية المعلومات مقارنة بالمؤسسات المالية، وأشارت أيضاً إلى أن هناك علاقة سالبة بين جودة المحاسبة والطلب على الائتمان التجاري. وأفقت مع ذلك دراسة (Axelsson and Lundin, 2016) حيث وجدت علاقة سالبة بين الأداء المالى للشركات واستخدامها للائتمان التجاري، وكذلك دراسة (Hoxha, 2018) حيث أشارت إلى أن الشركات ذات المعلومات عالية الجودة تكون طلبها على الائتمان التجاري منخفض لأنها ذات جدارة ائتمانية مرتفعة وتباين معلومات منخفض.

فيما يتعلق بالمعروض من الائتمان التجاري

أكدت دراسة (Teruel et al., 2014) أن جودة الأرباح المحاسبية (أرباح ممهدة، أقل تقلباً، يمكن التنبؤ بها وذات جودة استحقاقات عالية) تلعب دوراً هاماً في الحد من تباين المعلومات

بين العملاء والموردين وبالتالي زيادة إمكانية الحصول على الائتمان التجاري. وفي هذا الصدد أشارت دراسة (Ding et al., 2016) إلى أن تحسين جودة الأرباح يزيد من قدرة الشركات في الحصول على التمويل ويخفض تكلفة الائتمان، كما أشارت دراسة (Fischinger, 2017) إلى وجود علاقة موجبة بين ارتفاع جودة الأرباح والحصول على تمويل خارجي حيث بزيادة جودة الأرباح تكون الشركات قادرة على التغلب على مشاكل تباين المعلومات.

في حين أكدت دراسة (Dai and Fanyang, 2015) أن هناك علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وبين المعروض من الائتمان التجاري. حيث أن الشركة ذات التحفظ المحاسبي المرتفع تحصل على المزيد من الائتمان التجاري ذلك لأن التحفظ المحاسبي يُحسن الربح المستقبلي للشركة ويساعد في تقليل درجة عدم التماثل في المعلومات ويساعد في حماية حقوق الموردين والعملاء مما يؤدي إلى استمرار العلاقات التجارية بين الشركة ومورديها. وأشارت دراسة (Teruel et al., 2008) إلى أن الشركات ذات جودة الاستحقاقات العالية تحصل على مزيد من الائتمان التجاري من مورديها بالمقارنة مع الشركات ذات جودة الاستحقاقات المنخفضة.

وقد اتفقت دراسات سابقة عديدة مثل (Collis et al., 2013; Lui et al., 2014; )

على أهمية جودة المحاسبة في الحصول على الائتمان التجاري (Dhieux et al., 2015) وأن جودة المحاسبة ترتبط ارتباطاً موجباً مع المعروض من الائتمان التجاري. حيث أن الموردين يحدون من الائتمان التجاري للشركات عند صعوبة التنبؤ بجودة المحاسبة الخاصة بها، وهناك علاقة سالبة بين عدم اليقين حول جودة المحاسبة وتقديم الموردين ائتمان لعملائهم وذلك لأن استخدام المعلومات المالية التي يتم إنتاجها رسمياً وبشفافية ضروري للحصول على أموال من مصادر خارجية ويميل مديري الائتمان لاستخدام البيانات المالية كاملة ولا يعتمد فقط على معلومات التدفقات النقدية، بالإضافة إلى دراسة (Li et al., 2017) والتي أكدت على ذلك حيث أتفقت نتائج الدراسة مع أن تحسين شفافية التقارير المالية يسهل اتخاذ قرارات الائتمان للموردين، وأن التقارير المالية المحسنة تساعد في تقليل مشكلة تباين المعلومات بين العملاء والموردين وتحدث وجهة النظر القائلة أن المعلومات العامة الواردة في التقارير المالية لها تأثير محدود على الائتمان التجاري. وعلى النقيض من ذلك أشارت دراسة (Chen et al., 2017) إلى أن الموردين أقل اعتماداً على البيانات المالية حيث وجدت علاقة سالبة بين الائتمان التجاري وجودة المحاسبة، وأتفقت معها دراسة (Hoxha, 2018) الذي أشار إلى أن الموردين يمنحون الائتمان التجاري للشركات ذات الجودة المنخفضة لأنهم يحصلون على المعلومات اللازمة في سياق أعمالهم.

وامتداداً لتلك الدراسات السابقة واسترشاداً بها، تقوم الباحثة بتطوير فرض الدراسة.

### تطوير فرض الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في دراسة العلاقة بين جودة الأرباح والائتمان التجارى فى الشركات المساهمة المصرية، وفى سبيل تحقيق ذلك الهدف سيتم قياس المتغير المستقل (جودة الأرباح) من خلال نموذجين (القدرة التنبؤية للأرباح، الاستحقاقات الاختيارية مقاسة بنموذج جونز)، وسيتم قياس المتغير التابع (الائتمان التجارى) عن طريق (نسبة الحسابات الدائنة+ الحسابات المقدمة من العملاء/ إجمالى الأصول)، بالإضافة إلى أن هناك أربعة متغيرات ضابطة من الممكن أن تؤثر على المتغير التابع وهى ( الرفع المالى، السيولة، التدفق النقدى من التشغيل و حجم الشركة)

تعتبر العلاقة بين جودة الأرباح والائتمان التجارى علاقة غير محددة الاتجاه، حيث اختلفت الدراسات السابقة التى تحتلف فى الظروف البيئية والقانونية فى نتائجها فأشارت دراسة كل من ( Dhieux et al., 2015; Chen et al., 2017; Hoxha, 2018 ) أن هناك علاقة سالبة بين الائتمان التجارى وجودة الأرباح، حيث أن الشركات التى توفر معلومات محاسبية عالية الجودة لديها إمكانية الوصول إلى أشكال تمويل أخرى ولا تطلب ائتمان تجارى، ومن ناحية أخرى يقدم الموردون الائتمان التجارى للشركات ذات جودة المعلومات المالية المنخفضة لأنهم يحصلون على المعلومات اللازمة فى سياق العلاقة التجارية مع عملائهم ولا يعطون اهتماماً لجودة المعلومات المحاسبية، وعلى النقيض من ذلك أشارت دراسة كل من ( Teruel et al.,2008; Teruel et al., 2014; Ding et al., 2016; Fischinger, 2017 ) إلى أن جودة الأرباح تلعب دوراً هاماً فى الحد من تباين المعلومات بين العملاء والموردين ، ذلك لأن ارتفاع جودة الأرباح يقلل من خطر المعلومات ويُمكن الموردين من تقدير الأداء المستقبلى للشركة على نحو أفضل، كما أشارت دراسة ( Collis et al., 2013 ) إلى أن المزيج من المعلومات الرسمية والغير رسمية يعتبر عامل هام فى قرار منح الائتمان التجارى للشركات، وأن الشركات التى تتعامل فى الائتمان التجارى تحتاج أيضاً أن تتوسع فى الائتمان التجارى مما يؤدي إلى ظهور فجوة الائتمان التجارى ذلك لأن الائتمان التجارى الممنوح خلال العلاقات يكون محدود بسبب وجود أخطار ولسد هذه الفجوة فى هذه الحالة يحتاج الموردون بيانات مالية موثوقة عن الأعمال التجارية لعمل التصنيف الائتمانى ومنح الائتمان ، وأشارت دراسة ( Li et al., 2017 ) إلى أن جودة التقارير المالية تؤثر على العلاقة بين الموردين والعملاء حيث أن تحسين شفافية التقارير المالية يسهل اتخاذ قرارات الائتمان للموردين،

مما سبق يتضح وجود علاقة بين جودة التقرير المالي متمثلة في جودة الأرباح حيث أن جميع الدراسات السابقة إستخدمت معلومات الأرباح كمقياس لجودة وشفافية التقرير المالي، وأن هذه العلاقة غير محددة الاتجاه واختلفت من بيئة إلى أخرى وبذلك، يمكن صياغة فرض الدراسة لتحقيق الهدف منها في اختبار هذه العلاقة في البيئة المصرية كما يلي:

تؤثر جودة الأرباح المحاسبية على الائتمان التجارى فى الشركات المساهمة المصرية

### القسم الثالث: تصميم البحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث فى الشركات المساهمة المقيدة فى بورصة الاوراق المالية المصرية والتي يبلغ عددها حاليا 222 شركة موزعة على 17 قطاعاً اقتصادياً مختلفاً، وسوف تعتمد الباحثة على اختيار عينة من تلك الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية ويبلغ عددها 136 شركة موزعة على 15 قطاعاً إقتصاديا مختلفاً خلال الفترة من عام 2014م إلى عام 2017م .

ثانياً: نموذج الانحدار:

اعتمدت الباحثة فى اختبار فرض البحث على نموذج الانحدار المتعدد (MultipleRegression) لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل معبراً عنها بمقياسين وهما القدرة التنبؤية و الاستحقاقات الاختيارية ( نموذج jones ) ، والائتمان التجارى كمتغير تابع. وتم صياغة النموذج على النحو التالى:

$$TC_{it} = B_0 + B_1EQ_{it} + B_2LEV_{it} + B_3LIQ_{it} + B_4CFO_{it} + B_5SIZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- $TC_{it}$  = الائتمان التجارى للشركة i فى العام t.
- $EQ_{it}$  = جودة الأرباح المحاسبية للشركة i فى العام t.
- $LEV_{it}$  = الرفع المالى للشركة i فى العام t.
- $LIQ_{it}$  = نسبة السيولة للشركة i فى العام t.
- $CFO_{it}$  = التدفق النقدى من التشغيل للشركة i فى العام t.
- $SIZE_{it}$  = حجم الشركة i فى العام t.
- $\varepsilon_{it}$  = بند الخطأ فى الشركة i فى العام t.

### ثالثاً: التعريف الاجرائى لمتغيرات البحث

جدول رقم(1): التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

إسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الإجرائى للمتغيرات
المتغير التابع "الانتمان التجارى"	TCit	(الدائنون + أوراق الدفع + المتحصلات المقدمة من العملاء) / إجمالي الأصول.
لمتغير المستقل "جودة الأرباح1"	EQ1it	نموذج القدرة التنبؤية للأرباح.
لمتغير المستقل "جودة الأرباح2"	EQ2it	نموذج الاستحقاقات الاختيارية Jones, 1991.
الرفع المالى	LEV <sub>it</sub>	إجمالى الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول.
نسبة السيولة	LIQ <sub>it</sub>	إجمالى الأصول المتداولة / إجمالي الخصوم المتداولة.
التدفق النقدى من التشغيل	CFO <sub>it</sub>	صافى التدفقات النقدية من عمليات التشغيل / إجمالي الأصول.
حجم الشركة	SIZE <sub>it</sub>	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى قيمة أصول الشركة.

### القسم الرابع: تحليل النتائج

#### أولاً: إحصاءات وصفية Descriptive Statistics

يعرض الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة فى نماذج البحث ، المتغير التابع (الانتمان التجارى TC) ، المتغير المستقل (جودة الأرباح المحاسبية EQ) والمتغيرات الضابطة ( الرفع المالى LEV، نسبة السيولة LIQ ، التدفق النقدى من التشغيل CFO وحجم الشركة SIZE) وذلك بهدف إظهار الملامح الأساسية لبيانات البحث واستكشاف طبيعة عينة البحث و الخصائص المميزة لمتغيرات البحث المستخدمة فى اختبار الفرض واتجاهاتها.



جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الإحراف المعياري
المتغير التابع				
الانتماء التجاري	0.00000	13.54079	0.1799861	0.85372777
المتغير المستقل				
جودة الأرباح 1	9.93	21.77	16.8296	1.71832
جودة الأرباح 2	0.0024	1.19299	0.1416714	0.15674111
المتغيرات الضابطة				
الرفع المالي	0.000000000	3.1985180520	0.08911156028	0.2032231602
السيولة	0.006513302	210.30157580	4.19977241646	14.756302687
التدفق النقدي من التشغيل	-1.00857	0.55736	0.0400235	0.13155670
حجم الشركة	13.822327271291	24.026550648609	20.15831498747	1.533758422045

تشير الإحصاءات الوصفية أن المتغير التابع ( الانتماء التجاري ) على مستوى شركات العينة خلال فترة البحث يتراوح بين (0.00000، 13.54079) وذلك بمتوسط 0.1799861 وانحراف معياري قدره 0.85372777، وأن المتغير المستقل ( جودة الأرباح ) على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة في النموذج الأول يتراوح بين (9.94، 21.77) وذلك بمتوسط 16.8296 وانحراف معياري 1.71832 ، وفي النموذج الثاني يتراوح بين ( 0.0024 ، 1.19299) وذلك بمتوسط 0.1416714 وانحراف معياري 0.15674111.

وبالنظر إلى المتغيرات الضابطة، أظهرت الإحصاءات الوصفية المتوفرة بالجدول رقم(3) أن الرفع المالي لشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة يتراوح بين ( 0.000 ، 3.1985) بمتوسط 0.8911 وانحراف معياري 0.203223 ، ونسبة السيولة تتراوح بين ( 0.0065، 210.30 ) بمتوسط 4.1997 وانحراف معياري 14.756، وكذلك التدفق النقدي من التشغيل يتراوح بين (-1.00857، 0.55736) بمتوسط 0.0400235 وانحراف معياري 0.13155670 ، أما حجم

الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة يتراوح بين ( 13.822، 24.0265 )  
بمتوسط 20.1583 وانحراف معياري 1.5337.

ثانياً: تحليل الارتباط

يوضح جدول رقم (3) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، ويتضح أن هناك ارتباط سالب بين جودة الأرباح معبراً عنها بالقدرة التنبؤية للأرباح ( النموذج الأول) والائتمان التجاري ( دال عند مستوى 0.01)، كما تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط بين جودة الأرباح معبراً عنها بالاستحقاقات الاختيارية ( النموذج الثاني).

وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تشير نتائج تحليل الارتباط لبيرسون الموضحة بالجدول رقم (3) إلى وجود ارتباط موجب (دال عند مستوى 0.05) بين الرفع المالي والائتمان التجاري، كما تشير إلى وجود ارتباط سالب ( دال عند مستوى 0.01) بين حجم الشركة والائتمان التجاري. وأخيراً، تشير نتائج تحليل الارتباط لبيرسون إلى عدم وجود ارتباط بين كل من ( السيولة، التدفق النقدي من التشغيل) والائتمان التجاري.

جدول (3) مصفوفة الارتباط ( بيرسون) للعلاقة بين متغيرات البحث

حجم الشركة	التدفق النقدي من التشغيل	السيولة	الرفع المالي	جودة الأرباح (النموذج الثاني)	جودة الأرباح (النموذج الأول)	الائتمان التجاري	المتغيرات
						1	الائتمان التجاري
					1	**0.321-	جودة الأرباح (النموذج الأول)
				1	*0.089	0.054-	جودة الأرباح (النموذج الثاني)
			1	**0.290	**0.114	*0.087	الرفع المالي
		1	0.067-	0.005	**0.188-	0.043-	السيولة
	1	0.061-	**0.427-	0.032-	*0.105	0.021-	التدفق النقدي من التشغيل
1	**0.186	**0.194-	0.040	0.003-	**0.866	**0.327-	حجم الشركة

\*\*الارتباط دال عند مستوى معنوية > 1%، ( sig. > 0.01 )

\*الارتباط دال عند مستوى معنوية > 5%، ( sig. > 0.05 )

### ثالثاً: تحليل الانحدار

قامت الباحثة أولاً بدراسة المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها نموذج الانحدار وذلك للتحقق من مدى وقوع نماذج الانحدار المقدر في أي مشكلة من مشاكل القياس نتيجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتي قد تؤدي إلى ظهور نتائج متحيزة أو غير دقيقة وذلك للحصول على أفضل المقدرات، وتنشأ هذه المشاكل نتيجة تخلف أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) التي تستخدم في تقدير نماذج الانحدار وتوضح تحقق أهم شروط استخدام نموذج الانحدار وخطو نماذج الانحدار المقدر من أية مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه.

اختبار فرض البحث: تم الاعتماد على برنامج Spss لإجراء التحليلات الإحصائية، واستخدمت الباحثة طريقة تحليل الانحدار Enter Regression بهدف الوصول إلى المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على المتغير التابع.

- تظهر نتائج تحليل الانحدار الموضحة بالجدول رقم (4) أن قيمة ( $R^2$ ) الخاصة بتأثير جودة الأرباح مقاسة بالقدرة التنبؤية على الائتمان التجاري (0.146)، مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية في النموذج الأول ( جودة الأرباح مقاسة بالقدرة التنبؤية والمتغيرات الضابطة) تفسر 14.60% من التباين في الائتمان التجاري لشركات عينة البحث، كذلك أظهرت نتائج تحليل الانحدار الموضحة بالجدول رقم (5) أن قيمة ( $R^2$ ) الخاصة بتأثير جودة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية طبقاً لنموذج Jones على الائتمان التجاري (0.143)، مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية في النموذج الثاني ( جودة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية والمتغيرات الضابطة) تفسر 14.30% من التباين في الائتمان التجاري لشركات عينة البحث.

#### جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار (النموذج الأول)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار B	قيمة T	الدلالة Sig	VIF
ثابت الانحدار	4.794	9.457	0.000	
EQ1	3.052	2.831	0.005	1.212
LEV	0.448	2.384	0.017	1.260
LQ	0.006--	2.570-	0.010	1.052
CFO	0.720	2.423	0.016	1.308
Size	0.233-	9.182-	0.000	1.305
معامل التحديد $R^2 = 0.146$		معامل التحديد المعدل		
$Adjusted R^2 = 0.138$		قيمة F = 18.189		
قيمة اختبار Durbin Watson = 1.911		دلالة F = 0.000		
دلالة اختبار Kolmogrov Simgrov = 0.184				
عدد المشاهدات = 539				

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار (النموذج الثانى)

المتغيرات المستقلة	معاملات الإنحدار B	قيمة T	الدلالة Sig	VIF
ثابت الانحدار	4.351	9.247	0.000	
EQ2	0.570-	2.486-	0.013	1.114
LEV	0.654	3.302	0.001	1.391
LQ	0.006-	2.387-	0.017	1.052
CFO	0.765	2.556	0.011	1.326
Size	0.206-	8.868-	0.000	1.095
معامل التحديد R2 = 0.143		معامل التحديد المعدل		
0.135 = Adjusted R2				
قيمة F = 17.767		دلالة F = 0.000		
قيمة اختبار Durbin Watson = 2.082				
دلالة اختبار Kolomgrov Simgrov = 0.197				
عدد المشاهدات = 539				

يتضح من الجدول رقم (4) وجود علاقة موجبة ( عند مستوى 0.01) بين الائتمان التجارى وجودة الأرباح (معبراً عنها بالقدرة التنبؤية للأرباح)، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة ( Teruel et al., 2014). كذلك، يتضح من الجدول رقم (5) وجود علاقة سالبة ( عند مستوى 0.01) بين الائتمان التجارى وإدارة الأرباح ( وفقاً لنموذج Jones) مما يعنى علاقة موجبة بين الائتمان التجارى وجودة الأرباح (معبراً عنها بالاستحقاقات الاختيارية) ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة ( Teruel et al., 2008; Teruel et al., 2014; Ding et al., 2016; Fischinger, 2017). مما يعنى قبول فرض البحث : تؤثر جودة الأرباح على الائتمان التجارى فى الشركات المساهمة المصرية.

- وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تُظهر نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة موجبة ( عند مستوى 0.01) بين الائتمان التجارى وكل من الرفع المالى و التدفق النقدى للتشغيل ، وعلاقة سالبة ( عند مستوى 0.01) بين الائتمان التجارى وكل من نسبة السيولة و حجم الشركة.

## القسم الخامس: خلاصة البحث ودراسات مستقبلية

قامت الباحثة في هذا البحث باختبار العلاقة بين جودة الأرباح والائتمان التجارى فى الشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال مقياسين لجودة الأرباح وهما: ( القدرة التنبؤية للأرباح، نموذج الاستحقاقات الاختيارية (jones, 1991) بالإضافة إلى أربعة متغيرات ضابطة وهى (الرفع المالى، السيولة، التدفق النقدى من التشغيل وحجم الشركة )، وقد اعتمدت الباحثة فى قياسها للائتمان التجارى على المقياس التالى: ( الحسابات الدائنة للموردين+ الحسابات المقدمة من العملاء/ إجمالى الأصول) لمعرفة حجم الائتمان التجارى، وذلك لعينة مكونة من 136 شركة من الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية وتنتمى إلى خمسة عشر قطاعاً اقتصادياً غير مالى فى الفترة من عام 2014 حتى عام 2017. وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، تشير النتائج التى توصلت إليها الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الائتمان التجارى وجودة الأرباح (معبراً عنها بالقدرة التنبؤية للأرباح، نموذج الاستحقاقات الاختيارية لجونز الذى يقيس إدارة الأرباح فى الشركة)، وربما يشير ذلك إلى أن الشركات ذات جودة الاستحقاقات العالية وانخفاض إدارة الأرباح وذات القدرة على التنبؤ بالأرباح تحصل على المزيد من القروض التجارية من مورديها، ويتفق ذلك مع أن الشركات بالإضافة إلى اعتمادها على المعلومات التى تحصل عليها خلال العلاقة التجارية مع العملاء والموردين، هناك أيضاً أهمية كبيرة لجودة الأرباح فى الحصول على الائتمان التجارى، وهذه النتائج تتفق مع أن جودة الأرباح تلعب دوراً هاماً فى الحد من تباين المعلومات بين العملاء والموردين حيث أن الأرباح الأكثر دقة وأقل تقلباً تقلل خطر التنبؤ وتؤثر إيجابياً على التقدير النهائى للشركة والشروط التجارية مع عملائها مما يؤدى إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان التجارى.

### دراسات مستقبلية:

1. استخدام مقاييس أخرى لمتغيرات البحث: قياس الائتمان التجارى للشركات كموردين مانحين للائتمان التجارى وقياس أثر جودة الأرباح على منحهم للائتمان التجارى، استخدام مقاييس أخرى لجودة الأرباح، مثل: جودة الاستحقاقات، استمرارية الأرباح، الدلالة القيمية، التحفظ.
2. دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الحصول على الائتمان التجارى وذلك باعتبار حوكمة الشركات آلية فعالة للحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم تحسين جودة الأرباح وتسهيل الحصول على الائتمان التجارى.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

أبو على، مأمون الدبعي، محمد أبو نصار. 2011. أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الإقتراض طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية العامة في إدارة الأعمال، العدد الثالث، المجلد السابع.

قراقيش، سائد. 2009. تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

مطر، محمد. 2010. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

يوسف، علي، ربيع سميا. 2017. دور القدرة التنبؤية للأرباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة البعث، العدد الثالث والأربعون، المجلد التاسع والثلاثون.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

Amy, F. and B. Lien. 2013. The use of trade credit by businesses. Additional contact information RBA Bulletin: 39-46.

Axelsson, M. 2016. The impact of financial performance on SMEs utilization of trade credit: A descripto-explanatory study of the swedish market. Umea School of Business and Economics.

Beasley, M.1996. An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. Accounting Review 71(4): 443-465.

Biais, B. and C. Gollier .1997. Trade Credit and Credit Rationing. Review of Financial Studies 10(4): 903-37.

- Bryan, D., M. Liu and S. Tiras. 2004. The influence of independent and effective audit committee on earning quality. Working paper, State University of New York, Buffalo.**
- Barth, M., D. Cram and K. Nelson. 2001. Accruals and the prediction of future cash flow. *The Accounting Review* 76: 27-58.**
- Barth, M., W. Landsman and M. Lang. 2008. International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research* 46(3):467-498.**
- Bellovary, J., E. Don and D. Michael. 2005. Earnings quality: It's time to measure and report. *The CPA Journal*.**
- Baxter, P. and J. Cotter. 2009. Audit committees and earnings quality. *Accounting and Finance* 49(1): 267-290.**
- Boden, R. and S. Y. Paul . 2014. Creditable behaviour? The intra-firm management of trade credit. *Qualitative Research in Accounting & Management* 11(3): 260 - 275.**
- Bauwhede, V. , H. M. Demeyere and V. P. Cauwenberge. 2015. Financial reporting quality and the cost of debt of SMEs. *Small Business Economics* 45:149-164.**
- Collis, J., R. Jarvis and M. Page .2013. SMEs, financial reporting and trade credit: An international study. *Certified Accountants Educational Trust*. ISBN: ISBN: 978-1-85908-486-1.**
- Carvalho, C.J and R. F. Schiozer. 2015. Determinants of supply and demand for trade credit by micro, small and medium-sized enterprises. *Revista Contabilidade & Finanças – USP* 26 (68): 208-222.**
- Chen, D., M. Liu, T. Ma and X. Martin.2017. Accounting quality and trade credit. *Accounting Horizons* 31:69-83.**
- Cunat, V., and A. E. Garcia. 2012. Trade credit and its role in entrepreneurial finance. *Oxford Handbook of Entrepreneurial Finance*, Oxford University. p: 526-557.**

- Dai , Y. and F. Yang .2015. Monetary policy, accounting conservatism and tradecredit. China Journal of Accounting Research 8(4) : 295-313.**
- Dhieux, A., E. Severin, and L.Vigneron . 2015.Qualite de l'information comptable et recours au credit . Comptabilit'e, Contr^ole et Audit des invisibles, de l'informel et de l'impr'evisible, May 2015, Toulouse, France. pp.cd -rom, 2015, 36`eme congr`es.**
- Dechow, P., R. Sloan and A. Sweeney.1996. Causes and consequences of earnings manipulation: an analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC. Contemporary Accounting Research 13(1): 1-36.**
- Dechow, P. M. 1994. Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. Journal of Accounting and Economics 18(1): 3-42.**
- Dechow, P., W. Ge and C. Schrand .2010. Understanding earnings quality: A Review of their proxies, their determinants and their consequences. Journal of Accounting and Economics 50 : 344-401.**
- Dechow, P. M. and C. M. Schrand. 2004. Earnings quality. The Rsearch Foundation of the CFA Institute, US.**
- Deloof, M. and M. Jegers. 1996. Trade credit, product quality, and intragroup trade: Some european evidence Financial Management 25: 33-43.**
- Dejun, W. U. 2009. What are affecting earnings quality: A summarization. Journal of Modern Accounting and Auditing 5(5): 53-58.**
- Ding, S., M. Liu and Z. Wu. 2016. Financial reporting quality and external debt financing constraints: The case of privately held firms. Abacus 52 (3): 351-373.**
- Ewert, R. and A. Wagenhofer. 2005. Economic effects of tightening accounting standards to restriet earnings management . The Accounting Review 80(4): 1101-1124.**



- Francis, J., R. LaFond, P. Olsson, and K. Schipper.2005. The market pricing of accruals quality. Journal of Accounting and Economics 39: 295-327.**
- Freixas, X .1993. Short term credit versus account receivable financing. Universitat Pompeu Fabra, Economic working.**
- Farinha, J. and A. Moreira. 2007. Dividends and earnings quality The Missing Link? Working paper: University of Porto.**
- Fischinger, S. 2017. Earnings quality and European companies' access to credit. Master's Dissertation submitted to obtain the degree of: Master of Science in Business Economics. Ghent University.**
- Graham, J.R., C.R. Harvey and S. Rajgopal. 2005. The economic implications of corporate financial reporting. Journal of Accounting and Economics 40: 3 -73.**
- Garcia, A.E. 2011. Supplier certification and trade credit. Working paper, Bocconi University.**
- Giannetti,M., M. Burkart and T. Ellingsen. 2011. What you sell is what you lend? Explaining trade credit contracts Review of Financial Studies 24(4): 98-261.**
- Huyghebaert, N. 2006. On the determinants and dynamics of trade credit use: empirical evidence from business start-ups. Journal of Business Finance and Accounting 33: 305-28.**
- Hoxha, R. 2018. The role of the financial statement in the acces to trade credit. Master's Dissertation submitted to obtain the degree of: Master of Science in Business Economics. Ghent University.**
- Jain, N.2001. Monitoring costs and trade credit. The Quarterly Review of Economics and Finance 41(1): 89-110.**
- Jones, J.1991. Earnings management during import relief investigations . Journal of Accounting Research 29 (2):193-228.**
- Kohler, M., E. Britton and A. Yates . 2000. Trade credit and the monetary transmission mechanism. Bank of England.**

- Klapper, L., L. Laeven and R. Rajan.2012. Trade credit contracts. Review of Financial Studies 25(3):67-838.**
- Lee, Y. W. and J. D. Stowe .1993. Product risk, asymmetric information and trade credit. Journal of Finance and Quantitative Analysis 28: 285-300.**
- Lee, K. W., B. Lev and G. Yeo. 2007. Organizational structure and earnings management. Journal of Accounting, Auditing & Finance 22(2):293-331.**
- Long, M. S., I. B. Malitz and S. A. Ravid .1993.Trade credit, quality guarantees and product marketability. Financial Management 22: 117-27.**
- Liu, M., T. Ma and X. Martin. 2014. The real effect of customer accounting quality- trade credit and suppliers'cash holdings.**
- Li, X., J. Ng and W. Saffar. 2017. Financial reporting and trade credit: Evidence from an information shock. Available at <https://ssrn.com/abstract=2932003> .**
- Ng, C. K., J. K. Smith and R. L. Smith .1999. Evidence on the determinants of credit terms used in interfirm trade. The Journal of Finance 54(3): 1109-1129.**
- Niskanen, J. and M. Niskanen. 2006. The determinants of corporate trade credit polices in a bank-dominated financial environment: the Case of Finnish small firms. European Financial Management 12: 81-102.**
- Ohlson, J. and J. Feltham. 1995. Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. Contemporary Accounting Research 11(2): 689-731**
- Petersen, M. A. and R. G. Rajan . 1997. Trade Credit: Theories and Evidence. Review of Financial Studies 10(3): 61-91.**
- Peel, M. J., N. Wilson and C. Howorth .2000. Late payment and credit management in the small firm sector: Some empirical evidence. International Small Business Journal 18(2): 17-3.**